انبقاء فسيكون عبئا ثقيلا على الولايات المتحدة وليس مكسبا » (يوسف حاريف ، معاريف ، ٧٩/٨/٣١) .

ان تحقيق الحكم الذاتي يلزمه مشاركة سكان الضفة الغربية والقطاع ، في الانتخابات لمؤسساته والا سيبقى حبرا على ورق . والولايات المتحدة تدرك على لسان رئيس وفدها المفاوض ليوناردو ان مشاركة السكان « تتوقف على الشروط التي تعرضها عليهم والطريقة التي نتقدم بها باتجاه هذا الهدف . وعندئذ سيفهم سكان الضفة والقطاع باننا نعد لهم مشروعا للحكم الذاتي الكامل ... وبعدما يصبح الامر واضحا لهم فانهم بالتأكيد سيتوصلون الى استنتاجات صحيحة » (ر . ا . ا . العدد ١٨٤٢ ، ١٩٧٩/٨/٨ ، ص ٦) . اي ان التوصل الى اتفاق ملائم حول الحكم الذاتي يحظى برضى سكان المناطق المحتلة ، هو شرط اساسي لاستمالتهم ، في نظر الادارة الاميركية . الا ان هذا الشرط غير كاف ، فهؤلاء السكان يرفضون حتى المشاركة في المفاوضات ، معلنين ان منظمة التحرير هي ممثلهم الوحيد ، ولذلك يتركز النشاط الاميركي على توفير شروط ترضي المنظمة فتدفعها للسماح لسكان المناطق المحتلة بالمشاركة في المفاوضات الدائرة . ومن هنا برزت فكرة تعديل قرار مجلس الامن ٢٤٢ . والافتراض الاميركي هو انه اذا استطاعت الولايات المتحدة تحقيق ذلك ، فانها ستقتلع الشوكة من المعسكر العربي الراديكالي فتتحرر السعودية من خوف تأييد مصر ، وحتى الاردن لن يخشى [عندئذ] التعاون مع واشنطن » . (يوسف حاريف ، معاريف ، ٧٩/٨/٣١) .

اسرائيل والموقف الاميركي في مباحثات مجلس الامن

اثارت الانباء حول النشاط الاميركي الرامي الى تعديل القرار ٢٤٢ اثناء مباحثات مجلس الامن ، في شهر اب (اغسطس) الماضي ، ردود فعل عنيفة في اسرائيل ، خاصة على الصعيد الرسمي . وكان المبعوث الاميركي لمفاوضات الحكم الذاتي روبرت شتراوس قد حمل في زيارته الى اسرائيل ، في تاريخ ٧٩/٨/١٧ ، مقترحات اميركية حول « استصدار قرار في مجلس الامن الى جانب القرار ٢٤٢ ، يمكن الفلسطينيين من المشاركة في عملية المفاوضات الدائرة . وبعد اجتماعه ببيغن ، اعلن شتراوس ان الحكومة الاسرائيلية ترفض رفضا قاطعا المقترحات الاميركية » في هذا الشأن (ر . ا . ا . العدد ١٨٥٢ ، ١٧ ـ ٧٩/٨/١٨ ، ص ٣) . وعلم فيما بعد ـ نقلا عن مصادر عربية في نيويورك ـ ان شتراوس حمل معه الى اسرائيل مشروع قرار اميركي حول الموضوع الفلسطيني الى مجلس الامن ، اعده هارولد ساوندرز مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط ، والسفير الاميركي لدى الامم المتحدة (المستقيل) اندرو يونغ ، ومساعد مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي الدكتور روبرت هانتر . ويعتمد مشروع القرار هذا على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى تصريحات الرئيس كارتر حول الموضوع الفلسطيني ، ويشمل ثلاثة بنود جديدة هي : المتطلبات العادلة للشعب الفلسطيني ، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحق الفلسطينيين في المشاركة في تقرير مستقبلهم (هآرتس ، ٧٩/٨/١٩) .

وصدر رد الفعل الاسرائيلي الرسمي على مشروع القرار الاميركي في جلسة الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٧٩/٨/١٩ حيث اعلن سكرتير مجلس الوزراء اريه نأور انه تم ابلاغ السفير شتراوس ، بان اسرائيل ترفض دون تحفظ الاقتراح الاميركي الذي يتناقض والتزامات الولايات المتحدة تجاه دولة اسرائيل في اول ايلول ١٩٧٥ ، والتي تم تأكيدها من جديد في ١٦ اذار ١٩٧٩ واتفاقيات كامب ديفيد في ١٧ ايلول ١٩٧٨ » (ر . ا . ا . ، العدد ١٨٥٣ ، ٧٩/٨/٢٠ ، ص ٣) .

وكان رئيس الحكومة بيغن قد اكد ، في نقاش سياسي سابق اجرته الحكومة الاسرائيلية في ١٩٧٩/٨/١٢ ، ان « اسرائيل تعارض اي تغيير في القرار ٢٤٢ واي اشتراك لـ م . ت . ف . في مجرى تحقيق تسوية في الشرق الاوسط . ان اسرائيل لا توافق على قرار جديد في مجلس الامن حول الموضوع الفلسطيني يرتكز على بعض العبارات المأخوذة من اتفاقات كامب ديفيد » (هآرتس ، ٧٩/٨/١٣) .

ورغم التفسيرات المتلاحقة من جانب الادارة الاميركية بان مشروع القرار المقترح لا يخرج عن مضمون اتفاقات كامب ديفيد ، لم تهدأ الضجة في اسرائيل سواء على صعيد الائتلاف الحاكم او على صعيد المعارضة ، حيث بدا وكان الجميع يتنافسون في توجيه التهم المبالغ بها الى الولايات المتحدة ، بسبب تغيير سياستها لغير صالح اسرائيل وانحيازها الى